

المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر
لكلية الحقوق – جامعة المنصورة



الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية

في الفترة من ١ – ٢ إبريل ٢٠٠٩
بقاعة السنهورى بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

بمحت بعنوان

أثر الأزمة المالية العالمية على أداء القطاع المصرفي

إعداد

د/ أمير الفونس عريان
خبير مساعد – مركز البحوث

بنك مصر

أثر الأزمة المالية العالمية

على أداء القطاع المصرفي

إعداد: د. أمير الفونس عريان
خبير مساعد - مركز البحوث - بنك مصر

مقدمة:

- اجتاحت الأزمة المالية العالمية معظم دول العالم، وأصبح لها تأثيرات كبيرة سواء على المستوى الإقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي، حيث نجد الكثير من الدول خفضت توقعاتها للنمو الإقتصادي نظراً لدخولها مرحلة الركود، وارتفعت معدلات البطالة وإنخفضت نسب التضخم، وأفلست بعض البنوك الأمريكية وارتفع الدين الداخلي والخارجي لمعظم الدول. وغير ذلك من المؤشرات السلبية للأزمة.
- لذا سوف نحاول في هذه الدراسة أن نتعرض لأثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك التجارية وبنوك الاستثمار على المستوى العالمي، والإقليمي، والمحلي من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك على المستوى العالمي

- أولاً - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ثانياً - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في بريطانيا.
- ثالثاً - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في سويسرا.

المبحث الثاني - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك على المستوى الإقليمي

- أولاً - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في الكويت.
- ثانياً - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في السعودية.
- ثالثاً - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في الإمارات العربية.

المبحث الثالث - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك على المستوى المحلي:

- أولاً - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك التجارية.
- ثانياً - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء بنوك الاستثمار.

المبحث الرابع - بعض الحلول المطروحة عالمياً ومحلياً لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية:

- أولاً - خطط الإنقاذ العالمية الحالية والمستقبلية.
- ثانياً - السياسات الاقتصادية المحلية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

المبحث الأول

أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك

على المستوى العالمي

بدأت الشرارة الأولى للأزمة المالية العالمية حين أقدمت البنوك وجهات الإقراض بأمريكا على منح قروض عالية المخاطر، وشجعها على ذلك إزدهار السوق العقارية في الفترة ما بين ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ وقامت بمنح المقرضين قروض بدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة أعلى لتعظيم الربحية.

وقد بلغت جملة القروض ٧٠٠ مليار دولار عندما توسعت كبرى المؤسسات المالية في إقراض شركات العقارات والمقاولات ، ونتيجة لإرتفاع سعر الفائدة وعجز المدينين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة أدى ذلك إلى هبوط أسعار المنازل وطففت الأزمة على السطح بوضوح مع بداية عام ٢٠٠٧ عندما تزايدت حالات التوقف عن السداد مع زيادة ظاهرة إستيلاء المقرضين على العقارات وكثرة المواجهات بين المقرضين والبنوك.

بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو ١٠٠ مليار دولار وتفاقم الأمر حتى إرتفعت الأصول الهالكة المرتبطة بالرهون العقارية إلى ٧٠٠ مليار دولار، وقد أسفر هذا الوضع عن إضطرار الأفراد والمؤسسات لبيع العقارات فهبطت قيمتها وزاد العرض عن الطلب فدارت الأزمة في دائرة مفرغة وتفاقم الأمر بزيادة عدد المنازل المعروضة للبيع بنسبة ٧٥% عام ٢٠٠٧ لتبلغ ٢,٢ مليون منزل.

ومع تفاقم الأزمة إنخفض الإنفاق الإستثماري والإستهلاكي لضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد مما أصبح يهدد الإقتصاد الأمريكي بحالة من الكساد حيث تهاوت العديد من المؤسسات وإنهارت البنوك الصغيرة ، كما إنتقلت الأزمة لأوروبا وآسيا لإرتباط كثير من المؤسسات المالية فيهما بالسوق المالي الأمريكي ثم تطورت الأزمة لتصبح أزمة كبرى تهدد الإقتصاد العالمي .

لذا سوف نستعرض في هذا المبحث أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في ثلاث دول على مستوى

العالم :

أولاً : أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً : أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في بريطانيا.

ثالثاً : أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في سويسرا.

أولاً : أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية

تعود الأسباب المباشرة لتلك الأزمة إلى إندفاع صناديق الإستثمار إلى شراء سندات مضمونة بقروض عقارية لأفراد ذوى ملاءة مالية ضعيفة ، وقيام البنوك بالتوسع فى المشتقات المالية لكى تتمكن من التوسع فى الإقراض مما ضاعف من حجم المشكلة .

ولكن أسباب تفاقم الأزمة هى ظهور بواذر أزمة إقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عدة سنوات ومن أهم معالمها العجز التجارى بميزان المدفوعات ، إرتفاع الديون الحكومية ، علاوة على معاناتها من مشاكل إقتصادية أخرى فى مقدمتها التضخم والبطالة ، ومن ناحية أخرى التطورات السريعة والمتلاحقة فى الإتحاد الأوروبى والصين والهند والبرازيل مما أفقد الإقتصاد الأمريكى الكثير من جاذبيته وقدرته التنافسية .
وبالنسبة للبنوك العالمية وشركات التأمين والخدمات المالية فقد عانى أكثرها من وطأة الديون المرتبطة بالرهون العقارية الرديئة داخل العديد منها وتم الإستحواذ والدمج لبعضها ، وإضطرت حكومات الدول المختلفة إلى التدخل بتأميم البعض منها أو ضخ أموال جديدة لتوفير السيولة اللازمة .

أبرز ملامح الأزمة المالية العالمية فى الولايات المتحدة الأمريكية :

- فرضت الحكومة الأمريكية سيطرتها على شركتين تعملان فى مجال الإقراض العقارى وهما شركتى فريدى وفانى مقابل تقديم دعم مالى يقدر بمائة مليار دولار لكل منهما حيث قامت هاتين المؤسستين بضمان أكثر من ٥٠% من العقارات الأمريكية التى إهترت قيمتها نتيجة التعثر فى السداد من قبل المشتريين .
- إستحواذ بنك أوف أمريكا على مجموعة ميريل لانش ثم إعلان كل من جولدمان ساكس ومورجان ستانلى عن تحولهما من بنوك إستثمارية لاتخضع لإشراف البنك المركزى الأمريكى (بنك الإحتياطى الفيدرالى) إلى بنوك تجارية .
- الخطوات التى إتخذها حاكم نيويورك ثم الحكومة الأمريكية بتقديم قروض عاجلة تبلغ ٢٠ مليار دولار ثم ٨٥ مليار دولار على التوالى لدعم أمريكا إنترناشيونال جروب أكبر مجموعة مالية فى عالم التأمين والتى تعد حلقة وصل أساسية فى الإقتصاد الأمريكى من خلال الربط بين الجهاز المصرى والشركات والمؤسسات العقارية من جانب والأفراد كمستثمرين أو عملاء من جانب آخر .
- قيام بنك الإحتياطى الفيدرالى الأمريكى بتخفيض معدل الفائدة بنسبة ٠,٥% لتصل إلى ١,٥% فى أكتوبر ٢٠٠٨ وذلك رداً على التباطؤ الإقتصادى الذى يسود العالم .
- العجز الحكومى الإتحادى فى ميزانية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الذى إنتهى إلى ٤٥٥ مليار دولار ، وبلغت نسبة العجز فى الميزانية إلى إجمالى الناتج المحلى ٣,٢% وكان العجز عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حوالى ١٦١,٥ مليار دولار بنسبة ١,٢% لإجمالى الناتج المحلى الإجمالى .
- إعلان وزارة التجارة الأمريكية عن دخول الإقتصاد الأمريكى مرحلة ركود واضحة حيث إنكمش إقتصاد الولايات المتحدة بنسبه ٠,٣% فى الربع الثالث على التوالى من عام ٢٠٠٨ ، والتعريف المقبول للركود هو إنكماش فى ربعين على التوالى .
- إعلان وزارة الخزانة الأمريكية وبنك الإحتياطى الفيدرالى ومؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية أنها ستحمى سبتي جروب من خسائر محتملة تصل قيمتها إلى ٣٠٦ مليار دولار .
- إعلان مجلس الإحتياطى الفيدرالى عن خفض أسعار فائدة السندات الفيدرالية ما بين صفر إلى ٠,٢٥% وذلك للمرة الأولى فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية التى لم يسبق أن تراجعت أسعار الفائدة فيها عن ١% .

- إعلان المصارف الأمريكية الثلاثة : بنك اوف أمريكا - ويلز فارجو- بي إن سي عن إجراءات شراء منافسيها ميريل لينش - وأكوفيا - وناشيونال سيتي على التوالي فى واحدة من أوسع عمليات إعادة بناء القطاع المصرفى الأمريكى .
- قدمت وزارة الخزانة الأمريكية فى فبراير ٢٠٠٩ ما قيمته ١,٥ مليار دولار إلى ٤٢ بنك أمريكى كدفعة أولى ضمن خطة الإنقاذ المالى التى إعتدها الكونجرس الأمريكى فى أكتوبر الماضى قوامها ٧٠٠ مليار دولار.
- أعلنت السلطات الأمريكية فى فبراير ٢٠٠٩ عن إفلاس مصرفين أمريكيين جديدين هما كاوتى بنك - ألابيس بنك ، هذا وقد أعلنت حوالى تسعة بنوك أمريكية إفلاسها منذ بداية عام ٢٠٠٩ ، وكان عام ٢٠٠٨ قد شهد إفلاس ٢٥ مصرفاً أمريكياً وهى النسبة الأعلى التى يتم تسجيلها فى البلاد منذ عام ١٩٩٣ ويتوقع الخبراء الإقتصاديون إزدياد عدد البنوك المنهارة خلال عام ٢٠٠٩ ليرتفع إلى إنهيار مصرف كل أسبوع.
- رفعت الحكومة الأمريكية فى مارس ٢٠٠٩ حصتها فى مجموعة سیتی جروب إلى ما يصل إلى ٣٦% لتعزز قاعدة البنك الرأسمالية فى أحدث مسعى طارئ لإنعاش العملاق المصرفى المتداعى ، وهى المحاولة التالية لإنقاذ سیتی جروب منذ أكتوبر ٢٠٠٨ . ومن الجدير بالذكر أن خسائر البنك قد بلغت فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ أكثر من ١٧,٢ مليار دولار وفى العام كله ٢٧,٧ مليار دولار.

ثانياً - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك فى بريطانيا

ساهمت (العدوى الإقتصادية) فى نقل آثار الأزمة المالية العالمية بسرعة لعدد من دول العالم التى تأثرت بظهور بؤادر الإنكماش بها ثم الركود الإقتصادى ، ومن هذه الدول بريطانيا التى سوف نركز على آثار الأزمة على أداء البنوك بها فيما يلى :

(١) أعلنت بريطانيا فى أكتوبر ٢٠٠٨ أنها ستضخ ما يصل إلى ٥٠ مليار جنيه إسترليني من أموال الحكومة فى بنوك البلاد فى إطار خطة بمليارات الجنيهات لدعم النظام المالى بها. وبموجب الخطة ستضخ بريطانيا رؤوس أموال جديدة فى البنوك على هيئة أسهم ممتازة أو أدوات مماثلة مع إتاحة السيولة فى محاولة لتعزيز عمليات الإقراض من البنوك.

(٢) قرر بنك إنجلترا المركزى خفض أسعار الفائدة من ٤,٥% إلى ٣% بنسبة ١,٥% دفعة واحدة للتخفيف من حدة التراجع الإقتصادى فى حركة تصحيحية مفاجئة لم تشهدها بريطانيا منذ عام ١٩٨١ ليصبح سعر الفائدة الأساسى ٣% فى التاسع من نوفمبر ٢٠٠٨ ، وتم التخفيض للمرة الثانية فى ١١ يناير ٢٠٠٩ من ٣% إلى ١,٥% كأدى مستوى على الإطلاق منذ تأسيس بنك إنجلترا عام ١٦٩٤ ، وذلك لحماية الإقتصاد من الإنزلاق إلى ركود عميق وطويل . ثم تم التخفيض للمرة الثالثة فى فبراير ٢٠٠٩ من ١,٥% إلى ١% وأفادت هيئات تجارية أن الخفض الأخير ليس كافياً للحد من الأزمة المالية التى تعيشها البلاد وليس كافياً لتشجيع البنوك على الإقراض مرة أخرى.

(٣) وقد جاء القرار بعد أن أشارت بيانات رسمية إلى أن بريطانيا قد دخلت رسمياً فى مرحلة ركود منذ ديسمبر ٢٠٠٨ بعد ربعين متتاليين من الإنكماش فى الإقتصاد.

(٤) بدء سريان قوانين جديدة فى بريطانيا من شأنها أن تسمح للحكومة بتقديم المساعدة المالية للبنوك المتعثرة و المؤسسات المالية التى تعمل بصورة أساسية فى مجال الإقراض العقارى قبل أن تواجه عدم الإستقرار كما تساعد بنود القوانين الجديدة إستعادة العملاء لأموالهم المودعة فى البنوك ومواصلة بناء المشروعات

المتعثرة وتأتى هذه القوانين كجزء من رد الفعل تجاه إنهيار بنك فورترون روك عام ٢٠٠٧ وما تبعه من تأميم.

(٥) أعلن R B S (Royal bank of Scotland) عن تكبده خسائر قياسية بلغت قيمتها ٢٤,١ مليار جنيه إسترليني (٣٤,٧ مليار دولار) خلال عام ٢٠٠٨ وهي تعتبر من أكبر الخسائر في تاريخ المؤسسات في بريطانيا، وقد ذكرت تقارير أن البنك سيضطرب ما يصل إلى ٢٠ ألف وظيفة أى أقل بقليل من ١٠% من القوة العاملة لديه حول العالم التي تبلغ ٢٢٠ ألف موظف حيث أن البنك يستهدف خفض النفقات السنوية بحوالي ٢,٥ مليار إسترليني.

(٦) أعلن بنك (H S B C) البريطاني في مارس ٢٠٠٩ أن أرباحه قبل حساب الضرائب بلغت ٦,٥ مليار جنيه إسترليني (٩,٣ مليار دولار) عام ٢٠٠٨ بإنخفاض نسبته ٦٢% مقارنة بأرباح عام ٢٠٠٧ ويعتبر البنك وهو أكبر البنوك في أوروبا في وضع جيد للغاية مالياً حتى الآن مقارنة بمؤسسات مالية أخرى.

(٧) إستحوذت الحكومة البريطانية في ٨ مارس ٢٠٠٩ على حصة أغلبية تصل إلى ٦٥% في مجموعة لويديز المصرفية التي تعاني من إضطرابات مالية لترفع بذلك حصتها السابقة التي كانت ٤٣% وستغطي الحكومة تأمين ما يصل إلى ٢٦٠ مليار جنيه (٣٦٥ مليار دولار) من الأصول المتعثرة للمجموعة.

(٨) هذا وقد أعلنت مجموعة لويديز المصرفية مؤخراً عن تكبدها خسائر بلغت ١١ مليار جنيه إسترليني (١٥,٥ مليار دولار) عام ٢٠٠٨ بسبب إندماجها الذي أيدته الحكومة مع مصرف هاليفاكس - بنك أوف أسكوتلاند - إتش بي أو أس في أوج الأزمة المصرفية في سبتمبر ٢٠٠٨ .

ثالثاً: أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في سويسرا :

- بالرغم من أن سويسرا تعتبر رائدة السرية المصرفية في العالم إلا أنها قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية من خلال الملامح الآتية :
- قرر بنك كريدي سويس في ديسمبر ٢٠٠٨ خفض ٦٥٠ وظيفة أي نحو ٣% من القوى العاملة في الأنشطة المصرفية الإستثمارية وعددها ٢١٣٠٠ نشاط ، وسبق أن الغى البنك ١٨٠٠ وظيفة من إجمالي عدد العاملين فيه على مستوى العالم والبالغ عددهم نحو ٥٠ ألف وظيفة.
 - خفض البنك الوطني السويسري (المركزي) أسعار الفائدة ٠,٥% يوم ١١ ديسمبر ٢٠٠٨ في رابع خطوة من نوعها خلال شهرين وحذر من أن تدهوراً حاداً في الإقتصاد العالمي سيدفع سويسرا إلى الركود عام ٢٠٠٩ ، وذكر البنك أن خفض النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الفرنك بين البنك لأجل ٣ شهور إلى ما بين صفر و ١% إلى ٠,٥% إلى ١,٥% وأن يستهدف في الوصول إلى ٠,٥%.
 - حققت كل من بنوك وصناديق إستثمار خسارة أكثر من ٥ مليار فرنك سويسري (٤,٢٢ مليار دولار) في عمليات أحتيال مشبوهة لرئيس بورصة ناسداك السابق برنارد ماداف أسفرت عن خسائر قدرها ٥٠ مليار دولار، وأن بنك يونيون بنكير بريفي (يو.بي.بي) الرائد في مجال الإستثمار في صناديق التحوط خسر مليار فرنك سويسري.
 - أثرت الأزمة المالية على بنكي (يوبي أس، كريدي - سويس) أكبر بنكين سويسريين في يناير ٢٠٠٩ حيث شهد يوبي أس إنسحاب الكثير من العملاء وسجل خساره قاربت ٥٠ مليار دولار كما تكبد كريدي سويس خسائر تخطت ٢ مليار دولار في الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٨ ، وبلغت خسارة العام ٢٠٠٨ كله حوالي ٨,٢ مليار فرنك سويسري وهو ما يفوق توقعات المحللين الإقتصاديين.
 - أنخفض حجم الودائع بالبنوك السويسرية بأكثر من الربع عام ٢٠٠٨ ، بسبب الأزمة المالية العالمية بعد أن أطاحت الأزمة المالية بقيم الأصول وسحب العملاء مبالغ ضخمة خشية خضوع الصناعة للتحقيقات وأظهرت أرقام أصدرها البنك الوطني السويسري أن مجمل الودائع إنخفض بـ ١,٤١ تريليون فرنك سويسري (١,٢١ تريليون دولار) أي بنسبة ٢٧% إلى ٣,٨٢ تريليون فرنك وهو ادنى مستوى منذ أغسطس ٢٠٠٥ وأنخفضت ودائع العملاء الأجانب بنحو ٨٨٢ فرنك بينما أودع العملاء السويسريون ٥٣١ مليار في بنوك بلدهم وشهد العملاء الأجانب (بإستثناء المؤسسات) أكبر إنخفاض لأصولهم حيث هبطت بنسبة ٣٦% أو بمقدار ٣٧١ مليار دولار مما أبقى فقط ما قيمته ٦٧١ مليار فرنك من الأصول وهو أدنى مستوى منذ نهاية عام ١٩٩٨ ، كما أنخفضت ودائع المؤسسات الأجنبية بنسبة ٢٣% إلى ١,٣٨٦ مليار فرنك ، وإنخفضت ودائع العملاء المحليين (عدا المؤسسات) بنسبة ٢٨% بالمقارنة بعام ٢٠٠٧ إلى ٤١٧ مليار فرنك.
 - وأخيراً وفي ١٥ مارس ٢٠٠٩ ذكر الرئيس السويسري ووزير المالية هانز رودلف بيرز أن سويسرا وافقت على تخفيض القواعد المتعلقة بسرية البنوك والتعاون بدرجة أكبر لمنع التهرب الضريبي ، ويذكر أن سويسرا أكبر مركز للتعاملات المصرفية الخارجية في العالم ولديها نحو تريليون دولار من إجمالي الثروات المودعة في الخارج. وقد تعرضت سويسرا لضغط لتخفيض قواعد سرية البنك بسبب تحقيق أمريكي عن احتيال ضريبي أستهدف بنك يو بي أس - أكبر بنوك سويسرا - الذي تطالبه السلطات الأمريكية بتقديم كشوف حسابات ٥٢ ألف من عملائه.
 - ونتوقع أن يكون لهذا الوضع تأثير سلبي على الودائع في البنوك السويسرية .

المبحث الثاني

أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك

على المستوى الإقليمي

بدأت الأزمة العالمية فى نشر آثارها السلبية وتدايعياتها على المستوى الإقليمي ، وتأثرت بالفعل معظم الدول العربية بالأزمة سواء الدول التى تكون عملاتها مرتبطة بالدولار الأمريكى أو حتى الدول التى لم ترتبط عملتها بالدولار .

لذا سوف نحاول توضيح معالم هذا التأثير من خلال النقاط التالية :

- أولاً – أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك فى الكويت .
- ثانياً – أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك فى السعودية .
- ثالثاً – أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك فى الإمارات العربية .

أولاً – أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك فى الكويت

تعتبر الكويت سابع أكبر مصدر للنفط فى العالم وهى الدولة العربية الوحيدة التى لا ترتبط عملتها بالدولار الأمريكى وتستخدم بدلاً من ذلك سلة عملات ومع ذلك نجدها قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية بالصورة الآتية:

(١) ذكرت رابطة البنوك الكويتية فى ٥ نوفمبر ٢٠٠٨ أن الكويت تدخلت لمساعدة شركات الإستثمار المحلية التى تضررت من الأزمة المالية العالمية فى إتفاق وافقت عليه البنوك والبنك المركزى ومؤسسات الدولة ، وقد ذكرت مصادر أن مجموعة العمل التى يقودها البنك المركزى طلبت سبعة مليارات دينار كويتى على الأقل لمساعدة البنوك والشركات التى تضررت من الأزمة وأن خسائر شركات الإستثمار تتجاوز خمسة مليارات دينار .

(٢) أصدرت محكمة كويتية فى ١٣ نوفمبر ٢٠٠٨ قراراً بالوقف الفورى لعمليات التداول فى سوق الأوراق المالية الكويتية وذلك بناء على على دعوى قضائية فى هذا الخصوص رفعها عدد من المحامين من قبل أكثر من ٣ أسابيع ويهدف القرار لوقف الخسائر فى ثانى أكبر سوق أوراق مالية عربية التى تشهد أطول فترة خسائر فى تاريخها .

ويذكر أن عدد من الخبراء الاقتصاديين أكدوا أن الكويت بحاجة إلى خطة إقتصادية على غرار الخطة الأمريكية وذلك لوقف التدهور فى السوق المالى وتجنب المتداولين خسائر جديدة .

(٣) خفض البنك المركزى الكويتى فى ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨ سعر الخصم الرئيسى فى أعقاب خفض كبير فى أسعار الفائدة الأمريكية ٠ وقد خفض سعر الخصم الرئيسى من ٠,٥% إلى ٣,٧٥% ، وخفض البنك المركزى الكويتى أيضاً سعر الفائدة على إتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) لآجل شهر إلى ٢,٥% من ٣% .

وقد سعت البنوك المركزية فى الخليج إلى خفض أسعار الإقراض منذ أكتوبر ٢٠٠٨ فى إطار سعيها لتشجيع القطاع الخاص على الإقتراض خلال الركود الإقتصادى العالمى الذى كبح النمو الإقتصادى فى المنطقة بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط التى خفضت إيرادات الكويت .

ثانياً – أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك في السعودية

يتمتع الإقتصاد السعودي بدرجة عالية من الإنفتاح على الإقتصاد العالمى ، حيث لاتوجد قيود تذكر على حركة دخول السلع ورؤوس الأموال وخروجها من المملكة وأليها ، كما أنه لاتوجد قيود على المعاملات فى سوق الصرف الأجنبى وتحويل العملات. كما أن إنضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية زاد من إنفتاح الإقتصاد السعودى حيث أصبحت معظم أسواق وقطاعات الإقتصاد مفتوحة أمام المنافسة والإستثمار الأجنبى المباشر .

أهم ملامح أثر الأزمة على البنوك السعودية :

- ١) أظهرت بيانات مؤسسة النقد العربى السعودى (البنك المركزى) فى أكتوبر ٢٠٠٨ أن النمو السنوى فى المعروض النقدى إرتفع للمرة الأولى فى ثلاثة أشهر فى أغسطس إلى ٢١,٨% (وهو مؤشر على التضخم المستقبلى) من ٢٠,٨٥% فى يوليو .
- ٢) سجلت الأيداعات تحت الطلب (وهى أكبر عنصر فى المؤشر M3) إنخفاضاً شهرياً بنسبة ١,٩٥% فى أغسطس ٢٠٠٨ وهو أكبر إنخفاض لها فى عام على الأقل .
- ٣) هناك بعض الإجراءات الأحترازية التى إتخذتها مؤسسة النقد العربى السعودى لحماية النظام المصرفى السعودى التى منها الحد من الإقراض العشوائى وبعض الضوابط الأخرى التى كان لها أثر جيد فى وقاية قطاعها المصرفى من الصدمات المالية .
- ٤) لم يستبعد الخبراء الإقتصاديين أن تطل آثار الأزمة الإستثمارات الفردية وبعض الإستثمارات المؤسسية فى صناديق أسواق المال العقارية الأوروبية الأمريكية .
- ٥) ذكر مصرفيون سعوديون أن التغير فى السيولة يعنى أن البنك المركزى يمكن أن ينظر فى خفض نسبة الإحتياطى لأتاحة المزيد من الأموال للبنوك ، وهو ماتم بالفعل حيث خفض البنك المركزى السعودى نسبة الإحتياطى القانونى على الودائع الجارية إلى ٧% فى نوفمبر ٢٠٠٨ مقابل ١٣% فى سبتمبر ٢٠٠٨ .
- ٦) نظراً لإرتباط سعر صرف الريال السعودى بالدولار الأمريكى لذا فأن الركود الإقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية المصحوب بإنخفاض فى سعر الفائدة على الدولار وعجز متفاقم فى الميزان التجارى الأمريكى سيؤدى حتماً لإنخفاض سعر صرف الدولار تجاه معظم العملات الرئيسية أو على الأقل لإستمرار بقائه عند مستويات متدنية لمدة طويلة الأمر الذى سينعكس سلباً على سعر الريال تجاه العملات الرئيسية (الذين يمثلون الشركاء التجاريين للمملكة) الأمر الذى قد يسهم فى إستمرار الضغوط التضخمية فى الإقتصاد السعودى .

ثالثاً – أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك فى الإمارات العربية

- يبلغ عدد المصارف فى الإمارات العربية ٤٦ مصرفاً منها ٢١ مصرفاً وطنياً و٢٥ مصرفاً أجنبياً ، وقد أثرت الأزمة المالية العالمية على السيولة المتدفقة على المصارف الإماراتية مما أجبر الحكومة على التدخل وضخ ٥٠ مليار درهم إماراتى فى أكتوبر ٢٠٠٨ فى محاولة للحفاظ على السيولة لدى البنوك .
- وقد فتح محافظ البنك المركزى فى الإمارات العربية المتحدة الباب على مصرعيه أمام البنوك المحلية فى بلاده من أجل عمليات اندماج مستقبلية فيما بينها لأن الإندماج سيساعد فى خفض النفقات .
- كان بنكا الإمارات الدولى أكبر بنوك دى وثانى أكبر بنوك الإمارات ، ودبى الوطنى ثانى أكبر بنوك دى قد أعلننا العام الماضى عن اندماجهما وخلق كيان مصرفى أعتبر هو الأكبر على مستوى الإمارات من ناحية الأصول ورأس المال والأكبر خليجياً من ناحية الأصول ومن أكبر خمسة بنوك خليجية من ناحية رأس المال ، ومن المتوقع أن المصاعب التى تترتب عليها الأزمة المالية العالمية ستنتج سلسلة من الإندماجات الكبيرة التى قد تشهدها المصارف الإماراتية خلال الفترة المقبلة.

أهم ملامح أثر الأزمة المالية على البنوك الإماراتية :

- (١) تكبد بنك أبو ظبى التجارى خسائر بلغت ١٤٠ مليون درهم (٣٨,١٢ مليون دولار) فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع أرباح صافية بلغت ٤٧٥,٣ مليون درهم فى الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧ . وأعلن البنك أن أرباحه الصافية فى عام ٢٠٠٨ انخفضت إلى ١,٣٦ مليار درهم من ٢,٠٨٥ مليار درهم عام ٢٠٠٧ .
- (٢) أشتري مصرف الإمارات المركزى فى فبراير ٢٠٠٩ سندات حكومية من أمانة دى بقيمة عشرة مليارات دولار لدعم الشركات المرتبطة بالحكومة فى الأمانة ومساعدتها على تسوية ديونها فى مواجهة تراجع سوق العقارات .
- (٣) ذكرت حكومة أبوظبى فى فبراير ٢٠٠٩ أنها ستضخ ٤,٤ مليار دولار لزيادة رأسمال خمسة من بنوكها.
- (٤) منذ سبتمبر ٢٠٠٨ خفضت الإمارات أسعار الفائدة ووعدت بضمان ودائع البنوك وعرضت تسهيلات طارئة للبنوك لدعم القطاع المالى ووقف جمود الإئتمان .
- (٥) تم التوجه نحو عقد سلسلة من الاندماجات المصرفية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث أن المساهمين فى البنوك المدرجة حالياً تنقصهم القدرة على ضخ أموال فى البنوك من خلال زيادة رأس المال مما يحتم قيام عمليات اندماج لخلق كيانات مصرفية أكبر .
- (٦) شكلت كل من دى والحكومة الاتحادية لجننتين منفصلتين للتعامل مع الأزمة المتوقع أن تضر بالنمو الإقتصادى هذا العام فى خامس أكبر دولة مصدرة للنفط فى العالم.

المبحث الثالث

أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك

على المستوى المحلى

من المؤكد أن الإقتصاد المصرى تأثر بالأزمة المالية العالمية التى لحقت بالإقتصاد الأمريكى و إنتقلت إلى أوروبا ومعظم دول العالم نظراً لأن الإقتصاد المصرى جزء من هذا العالم ومتشابك فى علاقات شتى بالإقتصاد الأمريكى والإقتصاديات الأوروبية فسوف يتأثر بالأزمة بشكل مباشر ، وسوف يؤثر تراجع معدلات نمو الإقتصاد المصرى على البنوك المصرية وذلك فى جانب الطلب على خدماتها بشكل أساسى .
ولكن يعد أثر الأزمة على الجهاز المصرفى محدوداً للأسباب الآتية :

- (١) إن تكامل القطاع المالى المصرى فى النظام المالى العالمى مازال محدوداً ولم يندمج بقوة فى النظام العالمى.
- (٢) تبنى البنك المركزى المصرى خطة إصلاح الجهاز المصرفى خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨م والتى شجعت على الاندماجات لخلق كيانات مصرفية قوية ، وتضمنت إعادة الهيكلة المالية والأدارية للبنوك ، وتنقية محافظ البنوك من الديون الرديئة .
- (٣) الضوابط التى وضعها البنك المركزى المصرى فى مجال منح الأئتمان ، والقيمة التسليفية للضمان ، ونسب السيولة والأحتياطى والحدود القصوى لأستثمارات البنك فى الأوراق المالية ، وفى التمويل العقارى والأئتمان لأغراض إستهلاكية ألخ ألخ .
- مثال : وضع البنك المركزى المصرى قواعد ممارسة البنوك لأنشطة التمويل العقارى بما لا يتجاوز ٥% من إجمالى محفظة القروض لدى البنك والتناسب بين آجال موارد البنك وآجال الأقرض لأغراض التمويل العقارى ، إضافة إلى حظر وضع أى بنك أكثر من ١٠% من مجموع ودائعه لدى بنك آخر خارجى لتجنب مخاطر الأفلاس .
- (٤) الإهتمام بإدارة المخاطر بوضع البنك المركزى المصرى مجموعة من القواعد التى تتعلق بأسس إدارة المخاطر الإنتمانية ، وتكوين المخصصات لكل من القروض والالتزامات العرضية والأرتباطات والقروض لأغراض إستهلاكية وعقارية ألخ .
- (٥) توافر السيولة لدى الجهاز المصرفى المصرى حيث أن نسبة الأئتمان لاتتعدى ٥٢% من إجمالى هذه السيولة ولاتزال فى الحدود الآمنة التى تتراوح ما بين ٧٥% ، ٨٠% .
- (٦) قوة المراكز المالية للبنوك المصرية .
- (٧) لاتزال البنوك فى الحدود الآمنة للأئتمان العقارى .
- (٨) إنخفاض حجم الإستثمارات المالية للبنوك فى الخارج مقارنة بوائعها ، وبالنسبة للأحتياطيات الدولية فقد بلغت حوالى ٣٥ مليار دولار ٩٨% منها مودع فى سندات وأذون خزانة أمريكية وأوروبية وهى سندات ممتازة ومضمونة ، ٢% منها مودعة فى بنوك عالمية قوية.

وبالرغم من وسائل الحماية للجهاز المصرفى المصرى التى سبق ذكرها إلا أننا سوف نوضح الأثر الطفيف للأزمة المالية العالمية على أداء البنوك التجارية وبنوك الأستثمار فى مصر .

أولاً- أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك التجارية فى مصر

بالرغم من أدوات الحماية للجهاز المصرفى المصرى التى يوفرها البنك المركزى المصرى إلا أن البنوك تعرضت لأثار طفيفة من الأزمة المالية العالمية نذكر منها :

- (١) إنخفاض قيمة أسهم البنوك التجارية المصرية المدرجة فى البورصة المصرية أو فى البورصات العالمية .
- (٢) إنخفاض قيمة أسهم الشركات المصرية المدرجة فى البورصة والتى تساهم فيها البنوك التجارية المصرية .
- (٣) إنخفاض قيمة إستثمارات البنوك فى الأوراق المالية التى أشترتها بغرض المتاجرة .
مثال : إنخفاض قيمة الأسهم المشتراة بغرض المتاجرة فى بنك مصر من ٤٥٦,٨١٠ مليون جنيه فى ٢٠٠٧/٦/٣٠ إلى ٨٧,٢٧٢ مليون جنيه فى ٢٠٠٨/٦/٣٠ .
- إنخفاض قيمة السندات المشتراة بغرض المتاجرة فى البنك الأهلى المصرى من ١٣٦ مليون جنيه فى ٢٠٠٧/٦/٣٠ إلى ٧١ مليون جنيه فى ٢٠٠٨/٦/٣٠ .
- (٤) من غير المتوقع حدوث خسائر كبيرة فى إستثمارات البنوك التجارية المصرية فى الخارج لأن حجمها محدود نظراً لضوابط البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن.
- (٥) إرتفاع إجمالى حجم السيولة M2 من ٥٢٢,٢٩٦ مليون جنيه فى ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٧٩١,٣٧٧ مليون جنيه فى ديسمبر ٢٠٠٨ .
- (٦) تأثر بعض المحافظ الأتمانية للبنوك نتيجة منح قروض للعملاء بضمان الأسهم التى سجلت أنهيارات حادة فى أسعارها .

مثال : فروق تقييم الأستثمارات المالية بغرض المتاجرة (مليون جنيه) :

بيان	٢٠٠٧/٦/٣٠	٢٠٠٨/٦/٣٠
بنك مصر	٩٣٩,٧	٢٠٨,١
البنك الأهلى المصرى	٢٣٢,٢	١٩
بنك القاهرة	٣٢٩,٣	١٣٢

ثانياً - أثر الأزمة المالية العالمية على أداء بنوك الإستثمار فى مصر

من الملاحظ أن نسبة تأثر فروع البنوك الأجنبية والمشاركة وبنوك الإستثمار فى مصر بالأزمة المالية العالمية أيضاً يعتبر طفيفاً نظراً لإنفصال المراكز المالية للوحدات فى مصر عن الوحدات التابعة لها فى الخارج - لذا نجد أن أهم ملامح التأثير تظهر فيما يلى:

- (١) تواجه فروع البنوك الأجنبية أو العربية فى مصر بعض المشاكل بسبب معاناة مراكزها الرئيسية من خسائر نتيجة الأزمة المالية العالمية ، مما يؤثر على نشاطها بصورة طفيفة فى السوق المصرية وقد يلجأ البعض إلى تقلص نشاطه أو حجم العمالة به - مثال : بنك بيريوس مصر - بنك عودة.
- (٢) زيادة الطلب على تحويل المستثمرين الأجانب فى البورصة لأموالهم إلى الخارج لسد مراكزهم المكشوفة نتيجة الأزمة المالية العالمية.

أمثلة لبعض بنود تأثير فروع البنوك الأجنبية بالأزمة المالية العالمية :

❖ سوستيه جنرال - مصر :

تراجع (Trading investments) من ٢٤١,١ مليون جم فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ١٢٠,٨ مليون جم فى ٢٠٠٨/١٢/٣١. وتراجع (Customer's deposits) من ٣٩,٣ مليار جم فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٣٦,٩ مليار جم فى ٢٠٠٨ /١٢ /٣١ .

❖ بنك بيريوس مصر :

ظهرت القوائم المالية غير المجمعة لبنك بيريوس مصر عن عام ٢٠٠٨ تحقيق البنك صافى خسارة بلغت ٣٨,٧٩٦ مليون جنية مقارنة بصافى خسارة بلغ ٢,٤٤٤ مليون جنية خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٧ . وترجع هذه الخسارة الى إرتفاع المصروفات الإدارية من ١٨٧,٩ مليون جنية الى ٢٥٩,٨ مليون جنية بنمو قدره ٣٨,٣% . وسجلت خسائر الاستثمارات المالية ١,٧٨٧ مليون جنية

❖ كريدى اجريكول مصر :

إنخفاض صافى أرباح العام من ٥١٢,٨ مليون جم فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٤٧٥,٣ مليون جم فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ .

ومن المتوقع أن يستمر تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك المصرية خلال الفترة القادمة نتيجة العوامل الآتية.

- انخفاض حصيلة الجهاز المصرفي من النقد الاجنبي (نتيجة انخفاض المتحصلات من السياحة - البترول - تحويلات العاملين من الخارج - قناة السويس - الصادرات السلعية) ويعوض ذلك جزئيا تراجع المدفوعات عن الواردات والناجم عن تراجع الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية والاستهلاكية إضافة الى توافر السيولة حاليا بالجهاز المصرفي من العملات الأجنبية .
- انخفاض معدل النمو في الودائع (الحكومة - قطاع الأعمال العام - قطاع الأعمال الخاص - القطاع العائلي) والناجم عن تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي سواء بالعملات الأجنبية أو بالعملات المحلية .
- تراجع حجم نشاط البنوك في مجال التجزئة المصرفية (قروض شخصية - قروض تمويل سيارات - تمويل عقارى ... الخ) نتيجة لتوقع انخفاض الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية أو الإغراض العقارية ، وقد تقرض بعض البنوك ضوابط جديدة على منح قروض التجزئة المصرفية .
- تأثر كافة تعاملات البنوك المرتبطة بالتجارة الخارجية أو الداخلية (الأعمادات المستندية - خطاب الضمان - الشيكات - التحويلات - البطاقات الائتمانية .. الخ) نتيجة لتراجع نشاط الصادرات والواردات وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تأثر حركة التجارة الداخلية .
- اتجاه اسعارالعائد الى التراجع حيث سيتجه معدل التضخم الى الانخفاض نتيجة للركود العالمى وانخفاض اسعار السلع المستوردة وقد بدأت البنوك بالفعل فى خفض اسعار العائد وخاصة على الاوعية الادخارية بالدولار واليورو .

أثار الأزمة على عملاء البنوك :

ستؤدى الأزمة المالية بالإضافة إلى تأثير تعاملات العملاء مع البنوك فى مجال الإيداع والاقتراض وكافة الخدمات المصرفية الى تعثر البعض لعدة أسباب :

• تأثر قطاع الصناعة التحويلية وخاصة المنشآت التى تقوم بالتصدير وأيضا تأثر المنشآت الصناعية التى تقوم ببيع منتجاتها فى أسواق محلية نتيجة لتأثر الدخل ، ومن ثم انخفاض قدره هذه المنشآت على سداد مديونياتها نتيجة لظهور الطاقات العاطلة أو توقف عمليات التوسع والتطوير وبالتالي تراجع الطلب على الائتمان .

• تأثر المنشآت السياحية والقطاعات المرتبطة بها نتيجة الانخفاض المتوقع لعدد السائحين والذى يقدر بحوالى ٢ مليون سائح عام ٢٠٠٩ .

• عدم قدرة بعض أفراد القطاع العائلى على سداد مديونياتهم فى مجال قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية والذين تأثرت دخولهم .

وفى النهاية فان البنوك سوف تتأثر فى جانب الطلب على خدماتها خاصة من جانب القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالعالم الخارجى وفى جانب العرض فان قوة المراكز المالية للبنوك وتوافر السيولة سوف تمكنها من تقديم خدماتها المصرفية بدون معوقات ، وسوف تتعاون البنوك مع العملاء المتضررين من الأزمة وذلك فى شكل تيسيرات سواء فى آجال السداد أو فترات السماح أو إعادة الجدولة .

المبحث الرابع

بعض الحلول المطروحة عالمياً ومحلياً

لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية

أولاً- خطط الإنقاذ العالمية الحالية والمستقبلية :

• خطط الإنقاذ الحالية :

- ١- إتفاق مجموعة العشرين على إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمة المالية العالمية سواء فى سان باولو بالبرازيل فى نوفمبر ٢٠٠٨ أو فى لندن خلال أبريل ٢٠٠٩.
- ٢- فى إطار حدة الأزمة قامت الحكومات فى العديد من دول العالم باتخاذ إجراءات فورية فى إطار محاولاتها استعادة توازنها الذى فقدته فى ظل الأزمة المالية الراهنة لإعادة الاستقرار إلى الأسواق نتيجة لأزمة الرهن العقارى .ومن أهم هذه الدول مايلى :

- الولايات المتحدة :

أوصى كل من محافظ البنك الفيدرالى ووزير الخزانة الأمريكى بضرورة تخصيص كم كبير من التمويل لإعادة الاستقرار للقطاع المالى الأمريكى ، كذلك تدخلت الحكومة الأمريكية فى سوق المال وذلك بمنع البيع على المكشوف لنحو ٧٩٩ سهم مدرجة فى سوق الأسهم الأمريكية وتتراوح التقديرات المبدئية للتكلفة المالية للخزانة الأمريكية فى المشروع الذى قدمته إدارة بوش فى سبتمبر ٢٠٠٨ بين ٧٠٠ مليار الى تريليون دولار أمريكى .

- الجانب الأوروبى :

فى أول رد فعل سارعت الدول الأوروبية -بشكل منفرد - الى تبني عدد من الإجراءات لكبح جماح الأزمة وتلافى تداعياتها على اقتصاداتها.

إعلان الحكومة الألمانية عن ضمان جميع حسابات التوفير فى البنوك الألمانية بعد إعلان مماثل لحكومتى أيرلندا واليونان كما أقرت خطة إنقاذ تضمنت تخصيص ٨٠ مليار يورو كسيولة مالية و ٤٠٠ مليار يورو كضمانات للقروض ، وستبقى ضمانات القروض سارية المفعول حتى نهاية ديسمبر عام ٢٠٠٩ .

- الدانمارك :

حذت الدانمارك حذو المانيا بضمنا جميع حسابات التوفير .

- بريطانيا :

وفى إجراء مماثل أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستضخ ٣٧ مليار جنيه استرليني لدعم ثلاثة من أكبر البنوك البريطانية .

- أسبانيا :

أعلنت الحكومة الأسبانية عن تخصيص نحو مائة مليار يورو كضمان للقروض بين البنوك .

- فرنسا :

أعلن الرئيس نيكولا ساركوزى أن حكومته ستضخ مبلغ ٣٦٠ مليار يورو للبنوك لمساعدتها على تجنب الانهيار .

- قمة باريس :

مع الخوف من أن يؤدي التباين بين الدول الأوروبية فيما تتخذه من إجراءات لتطويق تداعيات الأزمة إلى خلق تعقيدات مضاعفة على اقتصاداتها ، سعت الدول الأوروبية من أجل الإتفاق على تنسيق خطوات المواجهة . وكان فى مقدمة ذلك إتفاق زعماء بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا فى ختام قمة باريس على ضرورة تقديم الدعم للنظام المصرفى المتضرر من الأزمة . من هنا بادرت سبع بنوك مركزية إلى خفض أسعار الفائدة .

- وزراء المالية الأوروبيون :

عقد وزراء المالية الأوروبيون إجتماعاً سعوا خلاله إلى وضع الخطوط العامة لخطة تهدف إلى الحفاظ على الودائع فى البنوك الأوروبية ، وكان عدد من الدول الأوروبية قد ألتمت بضمنا هذه الودائع مثل أيرلندا والدانمرك وألمانيا واليونان والنمسا وأيسلندا.

- وزراء المالية الأورومتوسطيين :

كانت أهم مقترحات هذا الأجماع وضع آلية متخصصة فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل حاجاتها وإيجاد حلول للصعوبات التى تواجهها فى الحصول على تمويل وأستيراد التكنولوجيا .

الطرح الجديد للرئيس الفرنسي ساركوزى :

أقترح حكومة إقتصادية واضحة المعالم فى منطقة اليورو تعمل بجانب البنك المركزى الأوروبى لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، كما أقترح إنشاء صناديق سيادية فى كل دولة من الدول الأعضاء فى الأتحاد الأوروبى للحيلولة دون بيع الشركات المتعثرة إلى أطراف أجنبية .
وأكد ساركوزى على فكرة إعادة تنظيم الرأسمالية العالمية من جديد . كما طالبت ألمانيا بوضع ضوابط قانونية يجب على البنوك الألتزام بها للأستفادة من خطة الأنتقاذ المالية البالغ حجمها ٥٠٠ مليون يورو ومنها تحديد الحد الأقصى لقيمة التسهيلات المالية التى سيتم منحها لكل بنك متعثر بحيث لا تتجاوز ١٠ مليار يورو .

• خطط الإنقاذ المستقبلية:

- الولايات المتحدة الأمريكية:

- (١) سيتم ضخ ٢٥٠ مليار دولار فى المؤسسات المالية ، مع حد أقصى ٢٥ مليار دولار للمؤسسة أى بنسبة ٣% من الأصول المعرضة للخطر و ٢٥٠ ألف دولار ضمانات لمخدرات الأفراد تصل قيمتها الإجمالية إلى حوالى ٩٠٠ مليار دولار .
- (٢) تأميم جزئى لأكبر ٩ بنوك فى البلاد .
- (٣) تضمن المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (F.D.I.C) مؤقتاً جميع الديون الجديدة التى تقدمها البنوك الخاضعة لنظام التأمين الفيدرالى ، كما يتم توسيع مظلة التأمين الحكومى على حسابات التحويل التى تستخدمها الشركات والأعمال الصغيرة من أجل التدبير اليومى لأنشطتها .

- بريطانيا :

- (١) قررت ضخ ٣٧ مليار جنيه أسترلينى فى ثلاثة بنوك رئيسية مقابل حصص من أسهمها لصالح الحكومة ، كما قدمت ضمانات بمقدار ٢٥٠ مليار جنيه أسترلينى من أجل ضمانات إقراض بين البنوك و ٢٠٠ مليار جنيه أسترلينى ضمانات لمخدرات الأفراد .
- (٢) طالب رئيس الوزراء البريطانى بوضع نظام للأنداز المبكر للأقتصاد العالمى لتجنب أى أزمات فى المستقبل .

- ألمانيا :

قررت ضخ ٨٠ مليار يورو وفي البنوك و ٢٠ مليار يورو كضمانات إقتراض للبنوك ، أما ضمانات الإيداع فهي بلا حدود .

- فرنسا :

قررت ضخ ما قيمته ٤٠ مليار يورو في البنوك ويمكنها أن تشتري حصة في أى من البنوك التى تساعدنا ، وتقدر الضمانات لمخدرات الأفراد نحو ٧٠ ألف يورو

- اليابان :

ذكرت الحكومة اليابانية أنها مستعدة لضخ حتى ١٠ الألف مليار ين (١١٠ مليار دولار) فى مصارف البلاد التى تواجه صعوبات وذلك لمنع توقف منح القروض إلى الشركات .

ثانياً - السياسات الاقتصادية المحلية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية

تمثلت هذه السياسات فى خمسة محاور رئيسية للتحرك تشمل :

المحور الأول : الإنفاق العام والسياسة المالية :

قررت الحكومة المصرية فى نوفمبر ٢٠٠٨ ضخ ١٥ مليار جنيه فى مشروعات للبنية الأساسية والخدمات العامة .

المحور الثانى : قطاع التمويل والسياسة النقدية :

التوجيه بشأن إتاحة التمويل للأنشطة الإنتاجية والتصديرية وفقاً للقواعد المنظمة لمنح الأئتمان بتكلفة مناسبة خاصة فى ظل شواهد انخفاض معدل التضخم ، مع العمل على توسيع نطاق إتاحة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة لمساندتها على التوسع والإنتاج .

المحور الثالث : تشجيع ومساندة الأستثمارات المصرية والعربية والأجنبية من خلال :

- ١) التعامل مع معوقات الإستثمار من خلال العمل على تيسير الإجراءات المتعلقة بمنح التراخيص والموافقات اللازمة لبدء النشاط ، وتبسيط وإختصار الإجراءات اللازمة لذلك .
- ٢) تيسير حصول المستثمرين على الأراضى اللازمة لأقامة مشروعاتهم
- ٣) تحقيق التوازن والأستقرار فى أسعار الطاقة لأغراض الصناعة .
- ٤) مساندة الشركات ذات التوجه التصديرى لزيادة تنافسية الصادرات المصرية

المحور الرابع : أسواق المال والخدمات المالية غير المصرفية :

- ١) تنظيم تعامل الشركات على أسهم الخزينة الخاصة بها ، بما يتيح لها القيام بدور صانع السوق لأسهمها .
- ٢) تفعيل دور نشاط الشركات العاملة فى مجال التأجير التمويلى لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة
- ٣) المزيد من الدفع لنشاط التمويل العقارى لتمويل محدودى الدخل مع مراعاة ضوابط الرقابة والأشراف .
- ٤) تشجيع تكوين صناديق إستثمار مباشر من القطاع الخاص والمؤسسات المالية العامة والخاصة تستهدف الأستثمار وليس المتاجرة فى الأسهم التى انخفضت قيمتها السوقية عن قيمتها الحقيقية وفقاً لأدائها المالى .

المحور الخامس : تطوير التشريعات الإقتصادية :

- (١) دعم ومساندة تطبيق نظام المحاكم الإقتصادية الخاصة وتوسيع النطاق الجغرافى لممارسة نشاطها .
- (٢) إعداد مشروع قانون لتنظيم التخارج من السوق وتنظيم الإفلاس ومشروع قانون جديد للإفلاس .
- (٣) قانون جديد لتوحيد جهة الرقابة على الخدمات المالية غير المصرفية ، من خلال إنشاء هيئة تشمل سوق المال والتمويل العقارى والتأمين والتأجير التمويلي ، مع إستمرار خضوع الجهاز المصرفى لرقابة وإشراف البنك المركزى المصرى .

المصادر:

- ١- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري ، " أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي المصري " ، (تقرير غير منشور) .
- ٢- الأهرام الإقتصادي ، العدد ٢٠٨٥ ، ٢٢/١٢/٢٠٠٨ .
- ٣- جريدة الشرق الأوسط ، أعداد متفرقة .
- ٤- نشرة الأخبار الاقتصادية، بنك مصر، أعداد متفرقة.

-www.IMF.org

-www.noozz.com

-Financial Times . various issues .

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر لأسرة مركز البحوث –
بنك مصر علي المساعدة في اعداد هذا البحث،
وأخص بالذكر:

- ١- أ. محمد جلال مرسي
- ٢- أ. أسامة السيد شندي
- ٣- أ. شريف أسماعيل الشافعي
- ٤- أ. محمد حسين شاذلي
- ٥- أ. ماهر سيد بغدادي